ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

التبعية الاقتصادية والقدرة التنافسية للتجارة الخارجية المصرية وأهم التكتلات العالمية

د/ دينا فاروق عناني د/ ريهام محمد سليمان

باحث، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس

الملخص

تتجه الكثير من دول العالم نحو زيادة الاتجاه لتشكيل وتكوين مجتمعات اقتصادية كبيرة ومتكاملة، ويعتبر هذا الاتجاه من أهم الظواهر التي تساهم في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد. وتمثلت المشكلة البحثية في ضعف مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات والواردات) لمصر ودول أهم التكتلات الاقتصادية (الاتحاد الأوروبي، الأسيان، البريكس)، كذلك بالنسبة للصادرات المصرية لكل من الموالح والبطاطس حيث يُعتبر نصيب مصر ما زال محدوداً من تلك المحاصيل داخل السوق العالمي، حيث بلغت قيمة صادراتها عام 2019 نحو 707، 223 مليون دولار. في حين يهدف البحث إلى قياس أثر التكتلات الاقتصادية العالمية على التجارة الزراعية المصرية وبحث كيفية زيادة حجم التجارة الزراعية المصرية من خلال دراسة الأوضاع الحالية للتجارة الخارجية الزراعية المصرية لأهم التكتلات الاقتصادية العالمية. كما اعتمدت الدراسة على استخدام أسلوبي التحليل الوصفي، والكمي، والأسلوب الثاني لقياس وتقدير مؤشرات القدرة التنافسية للتجارة الخارجية المصرية لأهم التكتلات العالمية للفترة (2015-2019)، بالإضافة إلى تقدير دالة الطلب شبه الأمثل للصادرات المصرية لدول أهم التكتلات العالمية خلال فترة الدراسة (2001-2019). وقد اعتمدت الدراسة على البيانات المنشورة والغير منشورة ذات الصلة بموضوع البحث.

وقد تم تناول أهم مؤشرات قياس التبعية الاقتصادية للصادرات المصرية الإجمالية مع اسواق أهم التكتلات العالمية (الاتحاد الأوروبي، الأسيان، البريكس)، حيث بلغت نسبة كل منهم نحو 30.63%، 10.22%، 1.36% من إجمالي الصادرات المصرية للعالم خلال الفترة (2015-2019)، بإجمالي بلغ نحو 42.48% من الصادرات المصرية لأهم التكتلات العالمية، والتي تتمثل في: (معدل التبعية الاقتصادية، درجة الانكشاف الاقتصادي، مؤشرات الميل للتجارة الخارجية: والتي تنقسم إلى: مؤشرات (الميل المتوسط والميل الحدي للتجارة الخارجية)، دليل هيرفيندال-هرشمان للتركز السلعي للتجارة الخارجية، مؤشر التنوع السلعي للتجارة الخارجية).

كما تمت دراسة أهم مؤشرات قياس القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية لكل من الموالح والبطاطس باعتبارها محاصيل تتَّسم بزيادة الطلب العالمي عليها، كذلك اتساع نطاق الأسواق العالمية المستوردة لتلك الحاصلات، حيث بلغت قيمة صادراتها عام 2019 نحو 707، 223 مليون دولار مع اسواق أهم التكتلات العالمية (الاتحاد الأوروبي، الأسيان، البريكس)، كما يلي: (الاندماج والتكامل، التوافق التجاري، دليل هيرفيندال-هرشمان للتركز السلعي للصادرات، التنوع السلعي للصادرات، معدل نمو الصادرات، حصة الصادرات المصرية من اجمالي واردات سوق الدولة)، وقد تبين أنه على الرغم من أن الموالح والبطاطس من أهم الصادرات المصرية الزراعية خلال فترة الدراسة، وأن كل من الاتحاد الأوروبي والاسيان والبريكس من أهم التكتلات المستوردة للصادرات الزراعية المصرية، إلا أن نصيب تلك الأسواق من صادرات البرتقال والموالح المصرية يعتبر ضعيف للغاية مقارنة بالواردات العالمية داخل هذه الأسواق.

الكلمات الدالة: التبعية الاقتصادية، القدرة التنافسية، الاتحاد الأوروبي، الأسيان، البريكس، الموالح، البطاطس

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

مقدمة:

تتجه الكثير من دول العالم نحو زيادة الاتجاه لتشكيل وتكوين مجتمعات اقتصادية كبيرة ومتكاملة، ويعتبر هذا الاتجاه من أهم الظواهر التي تساهم في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ويدل ذلك على أن العوامل الاقتصادية سيكون لها الأولوية في تشكيل النظام الجديد، وأن الكيانات الاقتصادية الكبرى تقدم العديد من المزايا التي تنعكس على التقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي، ونجد أن دور الدول النامية يظل غير مؤثر في النظام الاقتصادي الدولي الحالي، بل ويتضاءل هذا الدور باستمرار نتيجة لعدم قدرة تلك الدول على تضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، هذه الفجوة هي التي أدت إلى تفاقم ظاهرة التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة، وتسبب ذلك في آثار سلبية على اقتصاديات الدول النامية.

كما يتيح الموقع الاستراتيجي لمصر فرصة متميزة للوصول إلى الأسواق بالإضافة إلى العديد من الحوافز التي توفرها اتفاقيات التجارة وتستفيد منها الأنشطة العاملة في مصر، كما توفر اتفاقيات التجارة الحرة المتعددة الوصول إلى 1.5 مليار مستهلك منهم 100 مليون مستهلك في مصر، بالإضافة إلى أنها تربط المستثمرين بالأسواق القائمة والناشئة بنسبة 8٪ من التجارة العالمية التي تمر عبر قناة السويس؛ كما أن وقت وتكلفة الشحن أقل في مصر[1]، لذا فإن الدولة تعمل جاهدة على زيادة الصادرات المصرية بصفة عامة والزراعية منها بصفة خاصة وسبيلها في ذلك العمل على توفير أفضل الظروف الممكنة لتدعيم القدرات التنافسية للصادرات الزراعية المصرية في أسواقها الخارجية، ومنها لأهم التكتلات العالمية، بالإضافة إلى الجهود المبذولة للمساعدة على الدخول في أسواق تصديرية مما يتيح زيادة قيمة الصادرات الزراعية المصرية [2].

ويجب على مصر أن تعمل على تهيئة اقتصادياتها للتعايش مع تطبيق مبادئ اقتصاديات السوق. فالوضع المنطقي أن تسعى مصر إلى تحقيق التبادل الاقتصادي الفعال مع أهم التكتلات الاقتصادية العالمية، خصوصاً وأنها تمتلك الموارد الطبيعية، والبشرية، والموارد المالية، وهي عوامل وأسباب قد لا تتوافر لكثير من الكيانات الاقتصادية القائمة، أو المنتظر ظهورها على الساحة الدولية.

مشكلة البحث:

تبين ضعف مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات والواردات) لمصر ودول أهم التكتلات الاقتصادية والمتمثلة في: (الاتحاد الأوروبي، الأسيان، البريكس)، بصفة عامة، وكذلك بالنسبة للصادرات المصرية لكل من الموالح والبطاطس حيث يُعتبر نصيب مصر ما زال محدوداً من تلك المحاصيل داخل السوق العالمي، حيث بلغت قيمة صادراتها عام 2019 نحو 707، 223 مليون دولار، الأمر الذي يعني أنَّ هناك آفاقاً واسعة لزيادة صادرات مصر من تلك المحاصيل، وذلك إذا أمكن تحسين الأوضاع التنافسية لها في الأسواق الاستيرادية، ومن ثمَّ فإنّ أيَّ تعديلٍ في النمط الإنتاجي لتلك المحاصيل سوف يُقابله إنتاجٌ أكثر ملائمةً للأسواق الخارجية، بالإضافة إلى أنَّ دراسة مُحدِّدات القُدرة التنافسية لتلك المنتجات في أسواقها المستوردة، ووضع برامج تتناسب مع دعم القُدرات التنافسية لهذه المنتجات، من شأنه أن يعمل على زيادة كلٍّ من قيمة وكمية صادرات هذه المنتجات، والقدرة على النفاذ إلى الأسواق بشكلٍ أفضل، وفتح أسواقٍ جديدة أمامها، وبالتالي تعزيز قدرتها التنافسية في تلك الأسواق والأسواق الواعدة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى قياس أثر التكتلات الاقتصادية العالمية على التجارة الزراعية المصرية وبحث كيفية زيادة حجم التجارة الزراعية المصرية من خلال دراسة الأوضاع الحالية للتجارة الخارجية الزراعية المصرية لأهم التكتلات الاقتصادية العالمية، وذلك من خلال: (1)

---

1) Regional Trade Agreements (RTAs) Database, World Trade Organization (WTO), Geneva, Switzerland.

2) مصطفى عبد ربه القبلاوي وفؤاد حافظ مكي، **التجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية مع التكتلات العالمية**، المؤتمر الثامن عشر للاقتصاديين الزراعيين التعاون الاقتصادي والزراعي المصري الإفريقي، أكتوبر (2010).

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

قياس أهم مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية الإجمالية بين مصر وأهم التكتلات العالمية. (2) قياس مؤشرات القدرة التنافسية للتجارة الخارجية لأهم الصادرات الزراعية المصرية مع أهم التكتلات العالمية.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

سوف تعتمد الدراسة على استخدام أسلوبي التحليل الوصفي، والكمي لإجراء تلك الدراسة حيث تم الاعتماد على الأسلوب الأول في شرح وتوصيف المفاهيم النظرية، والمعالم الاقتصادية، والأسلوب الثاني لقياس وتقدير مؤشرات القدرة التنافسية للتجارة الإجمالية المصرية لأهم التكتلات العالمية (الاتحاد الأوروبي، الأسيان، البريكس) للفترة (2015-2019)، وكذلك لكل من الموالح والبطاطس لدول أهم تلك التكتلات، بالإضافة إلى تقدير دالة الطلب شبه الأمثل للصادرات المصرية الإجمالية وللموالح والبطاطس لدول أهم التكتلات العالمية خلال فترة الدراسة (2001-2019).

وقد اعتمدت الدراسة على البيانات المنشورة والغير منشورة التي أتاحتها النشرات المتخصصة ذات الصلة بموضوع البحث مثل Trade Map, UN Comtrade Statistics, World Bank والبحوث المنشورة العربية والأجنبية والدراسات الأخرى التي لها صلة بموضوع الدراسة.

❖ أولاً: تقدير القدرة التنافسية والتبعية الاقتصادية للتبادل التجاري الإجمالي بين مصر وأهم التكتلات العالمية:

ففي الوقت الذي تقتضي فيه الميزة النسبية دخول الأسواق الدولية اعتمادًا على الدعم والحماية المقدَّمان من قِبل الحكومة، لخفض التكاليف، فإنَّ قياس القدرة التنافسية للمنتجات المصدرة من شأنها التركيز على تلبية حاجة المستهلك من حيث النوعية والجودة، وفي الوقت ذاته تساعد المنتجات على دخول الأسواق المتطوِّرة والغنية[1]، وترجع أهمية مؤشرات التجارة الخارجية الي انه يمكن من خلالها التعرف على حال مقتصد الدول من حيث الضعف والقوة، والى اي اتجاه يسير هذا المقتصد، ومدي تأثيره وتأثره بالتغيرات العالمية، وتأثير ذلك علي النمو الاقتصادي للدول [2].

وفيما يلي توضيح تفصيلي لأهم مؤشرات القدرة التنافسية، والتبعية الاقتصادية للتجارة الخارجية الإجمالية بين مصر وأهم التكتلات العالمية والمتمثلة في كل من: تكتل (الاتحاد الأوروبي، الأسيان، البريكس)، حيث بلغت نسبة كل منهم نحو 30.63%، 10.22%، 1.36% من إجمالي الصادرات المصرية للعالم خلال الفترة (2015-2019)، بإجمالي بلغ نحو 42.48% من الصادرات المصرية لأهم التكتلات العالمية، خلال الفترة (2015-2019)، والتي تنقسم إلى كل من: أ) معدل التبعية الاقتصادية. ب) درجة الانكشاف الاقتصادي. ج) مؤشرات الميل للتجارة الخارجية (للصادرات والواردات): والتي تنقسم إلى: مؤشرات (الميل المتوسط والميل الحدي للتجارة الخارجية). د) دليل هيرفيندال-هرشمان للتركز السلعي للتجارة الخارجية. هـ) مؤشر التنوع السلعي للتجارة الخارجية.

وفيما يلي شرح وتفسير لأهم مؤشرات قياس القدرة التنافسية والتبعية الاقتصادية لصادرات مصر الإجمالية لأهم التكتلات الاقتصادية (الاتحاد الأوروبي، الأسيان، البريكس) خلال الفترة (2015-2019) على النحو التالي:

1- مؤشرات التبعية الاقتصادية: Indicators of Economic Dependence:

التبعية الاقتصادية: هي حالة تعتمد فيها دولة ما على أخرى ذات مستوى إنتاجي أعلى، من أجل نموها الاقتصادي، بسبب علاقاتها المالية أو التجارية أو السياسية القوية [3]. كما تتضح ملامح التبعية الاقتصادية في القطاع الزراعي نتيجة الاعتماد الكبير على

(1) محمد حسن حسين تنيرة، **وسائل خلق القدرة التنافسية لصادرات الصناعات التحويلية في الدول العربية**، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، (2004).

(2) جيهان العفيفي، منيرة النجار، **تقدير وتحليل مؤشرات التجارة الخارجية على المستوي القومي والقطاع الزراعي المصري**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد 28، العدد 4، (2018).

3) Reyes, Giovanni E., **Economic Dependency**: **Concept**, **Forms**, **Examples** (**2022**), Zonaeconomica, December, (2022).

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

سد الفجوة الغذائية عن طريق الاستيراد [1]، كما أن التبعية الاقتصادية تعتبر من أهم مظاهر التخلف في الدول النامية، والتي تولدت نتيجة الاستعمار الأجنبي لتلك الدول، حيث أبقت الدول المستعمرة تلك الدول سوقاً لاستهلاك الغذاء في ذات الوقت الذي اعتبرت فيه تلك الدول النامية مصدراً لعناصر الإنتاج، وهذا الأمر يظهر جلياً بالتكتلات العالمية وعلاقتها بالمستعمرين الأجانب لشعوبها، ويوجد أشكال مختلفة يعبر من خلالها على نسبة التبعية الاقتصادية لدولة ما، يتمثل أهمها فيما يلي:

أ- مؤشر التبعية الاقتصادية: Economic Dependency Index

وكلما ارتفعت نسبة هذا المؤشر دل ذلك على ارتفاع قيمة الواردات للدولة بالنسبة لناتجها المحلي الإجمالي، وازداد تأثر اقتصادها بالتغيرات في ظروف التجارة الخارجية، والعكس صحيح [2]، ولكن ذلك لا يعد دليلاً قاطعاً على تبعية اقتصاد الدولة للخارج، بل يجب تأكيده بمؤشرات أخرى كمؤشرات الانكشاف الاقتصادي، والميل للتصدير والاستيراد، ومؤشر التركز السلعي والجغرافي [3]. ويمكن حساب مؤشر التبعية الاقتصادية وفقا للمعادلة التالية:

مؤشر التبعية الاقتصادية= (قيمة الواردات للدولة) / (الناتج المحلي الإجمالي لنفس الدولة) * 100

تبين من جدول (1) **لمؤشر التبعية الاقتصادية للتبادل التجاري بين مصر ودول تكتل الاتحاد الأوروبي (EU)، ودول تكتل الأسيان** (AFTA)، **ودول تكتل البريكس** (BRICS)، قد بلغ نحو 0.15%، 0.02%، 0.84%، على الترتيب. الأمر الذي يشير إلى انخفاض نسبة مؤشر التبعية الاقتصادية لصادرات مصر الإجمالية بين مصر ودول تكتل الاتحاد الأوروبي، الأسيان، البريكس، مما يدل على انخفاض قيمة الواردات المصرية الاجمالية من دول تلك التكتلات بالنسبة لناتجها المحلي الإجمالي، مما يدل على عدم تأثر الاقتصاد المصري بالتغيرات في ظروف التجارة الخارجية لمصر ودول تلك التكتلات للفترة نفسها.

ب- مؤشر درجه الانكشاف (الانفتاح الاقتصادي) Degree of exposure (The Openness) Index

مؤشر الانكشاف الاقتصادي هو مؤشر يعطي صورة واضحة عن الوضع الاقتصادي في البلاد، وهو أحد مؤشرات قياس التبعية الاقتصادية، ويسمى أيضاً بمؤشر (درجة الانفتاح الاقتصادي) أو مؤشر (تحرير التجارة)؛ تعبيراً عن مدى الانفتاح الاقتصادي للدولة على العالم الخارجي، كما تبرز أهمية هذا المؤشر في التعرف على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات والواردات) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما [4]، وهو مقياس اقتصادي يمكن حسابه كنسبة التجارة الإجمالية لدولة ما (الصادرات والواردات)، إلى الناتج المحلي الإجمالي لنفس الدولة [5]، وبحسب تفسير مؤشر الانفتاح فإنه كلما ارتفع المؤشر دل ذلك على ارتفاع تأثير التجارة الخارجية على الأنشطة المحلية وازداد اقتصاد تلك الدولة قوة، أما القيمة المنخفضة فإنها لا تدل على التبعية الاقتصادية،

انما تشير إلى إمكانية تعرض اقتصاد الدولة إلى خلل نتيجة لظروف تحيط بالتجارة الخارجية [6]، في حين يدل انخفاض درجة الانكشاف الاقتصادي على مدى انعزال اقتصاد الدولة عن التجارة الخارجية العالمية [7]، ويمكن حساب درجة الانكشاف الاقتصادي للدولة وفقا للمعادلة الأتية:

---

1) نشوى التطاوي واخرون، **مؤشرات التبعية الاقتصادية والغذائية لأهم محاصيل الحبوب في مصر**، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، مجلد 43، العدد 1، يناير- مارس، (2022).

2) Sami J. Karam, **The Economic of Dependency**, Zonaeconomica, February, (2017).

3) حسن محمد النشاوى، **القدرة التنافسية لأهم الحاصلات الزراعية التصديرية المصرية في السوق الإفريقي**، مرجع سبق ذكره.

4) Lucas Bretschger, **Politics, and the Future**, RESEC Co-Organized the Official Swiss Side, UNFCCC Conference, Madrid, December, (2019).

5) **Degree of The Openness Index**, Deardorffs, Glossary of International Economics.

6) هجير زكي، **اقتصاديات الانكشاف**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلد 3، العدد 7، (2004).

7) سرحان سليمان وآخرون، **التحليل الاقتصادي للتجارة الخارجية الغذائية العربية ومؤشرات كفاءتها**، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد 26، العدد 3، (2016).

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

درجة الانكشاف الاقتصادي = (قيمة التجارة الخارجية) / (الناتج المحلي الإجمالي) × 100

تبين من جدول (1) **لمؤشر الانكشاف الاقتصادي للتبادل التجاري بين مصر ودول تكتل الاتحاد الأوروبي (EU)، ودول تكتل الأسيان** (AFTA)، **ودول تكتل البريكس** (BRICS)، قد بلغ نحو 0.20%، 0.024%، 0.94% على التوالي. مما يشير لضعف مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات والواردات) بين مصر و(الاتحاد الأوروبي، الأسيان، البريكس) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لمصر، كما أن هذه القيم لا تدل على التبعية الاقتصادية، انما تشير إلى إمكانية تعرض مصر إلى خلل نتيجة لظروف تحيط بالتجارة الخارجية الزراعية بين مصر ودول (الاتحاد الأوروبي والأسيان والبريكس)، كما يؤكد ذلك على ضرورة الدخول في اتفاقيات ثنائية أو جماعية بين دول مصر ودول كل من تلك التكتلات الاقتصادية وذلك لرفع حجم التجارة الخارجية فيما بينهم.

جدول (1): يوضح أهم مؤشرات قياس القدرة التنافسية لصادرات مصر الإجمالية لأهم التكتلات الاقتصادية (الاتحاد الأوروبي، الأسيان، البريكس) كمتوسط للفترة (2015–2019)

التكتل الاقتصادي	مؤشرات التبعية الاقتصادية									
	أ– التبعية الاقتصادية	ب –درجة الانكشاف الاقتصادي	ج– مؤشرات الميل للتجارة الخارجية				د– مؤشر التركز السلعي		هـ– مؤشر التنوع السلعي	
			أولاً: الميل المتوسط للتجارة الخارجية		ثانياً: الميل الحدي للتجارة الخارجية					
			1. الميل المتوسط للصادرات	2. الميل المتوسط للواردات	1. الميل الحدي للصادرات	2. الميل الحدي للواردات	1– التركز السلعي للصادرات	2– التركز السلعي للواردات	1– التنوع السلعي للصادرات	2– التنوع السلعي للواردات
	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%
الاتحاد الأوروبي (EU)	0.099	0.142	0.427	0.992	1.524	0.481	61.189	55.696	0.030	0.066
الأسيان (AFTA)	0.014	0.016	0.002	0.014	-0.197	1.190	3.239	7.732	0.007	0.010
البريكس (BRICS)	0.472	0.574	1.018	4.717	0.731	2.112	20.465	36.571	0.447	0.798

Source; Collected and Calculated from United Nations, Unctad.org/ and Trade Map Statistics·

ج– مؤشرات الميل للتجارة الخارجية: Foreign trade Propensity Indicators

تبدو التبعية التجارية للدولة أكثر وضوحاً إذا ما قيست بمتوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتظهر أهمية هذا المؤشر في أنه يشير إلى مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، حيث يشير إلى مدى مساهمة الصادرات البينية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول، أي أنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي للدولة المصدرة على الظروف السائدة في أسواقها التصديرية [1]، وعليه فإذا كان المؤشر مرتفعاً دل ذلك على انخفاض اعتماد الدولة موضع الدراسة على العالم الخارجي، ويزيد من اعتمادها على الإنتاج المحلي، مما يجعل اقتصادها القومي أقل تعرضاً للتقلبات الاقتصادية العالمية، ويجعلها في حالة عدم تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي، والعكس صحيح [2]. وينقسم مؤشر الميل للتجارة الخارجية إلى مؤشري الميل المتوسط والميل الحدي للتجارة الخارجية للتصدير وللاستيراد)، وسيتم توضيح تلك المؤشرات على النحو التالي:

[1] دوعاء سليمان ويحيى الحفني، **دراسة تحليلية لبعض مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية**، مرجع سبق ذكره.

[2] شهيرة عطية وإيمان البطران، **دراسة تحليلية للتجارة الخارجية بين مصر ومجموعة الخمسة عشر**، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، مجلد 43، العدد 1، (2022).

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

أولاً: الميل المتوسط للتجارة الخارجية: Indicators of Average Foreign Trade Tendency

تؤدي التجارة الخارجية دوراً هاماً في تمويل برامج التنمية الاقتصادية، ويمثل الميل المتوسط للتجارة نسبة قيمة التجارة الخارجية للصادرات أو الواردات للناتج المحلي الإجمالي، وهو يشير إلى مدى ارتباط الاقتصاد القومي في مبادلاته السلعية مع العالم الخارجي [1].

1- مؤشر الميل المتوسط للتصدير: Average of Export Tendency Index

يشير إلى مدى مساهمة الصادرات البينية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول [2]، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأي دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير لتلك الدولة [3]، ويقدر الميل المتوسط للتصدير بقسمة قيمة الصادرات في فترة معينة على قيمة الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة، وتشير قيمة هذا المؤشر للمقدار الذي تساهم به الوحدة النقدية من الناتج المحلي الإجمالي في التصدير [4]، وعليه فإن القيمة الضعيفة لمؤشر الميل المتوسط للتصدير تدل على ضعف التجارة الدولية بين الدولتين، وأن الإنتاج المحلي موجه كلياً للطلب المحلي، والقيمة المرتفعة تعني انخفاض اعتماد الدولة على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصاد الدولة أقل تعرضاً للتقلبات الاقتصادية العالمية، ويجعلها في حالة عدم تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي، ويتم حساب قيمة هذا المؤشر من المعادلة التالية:

الميل المتوسط للتصدير= (متوسط قيمة الصادرات) / (الناتج المحلي الإجمالي)

تبين من جدول (1) **لمؤشر الميل المتوسط للتصدير بين مصر ودول تكتل الاتحاد الأوروبي (EU)، ودول تكتل الأسيان** (AFTA)، **ودول تكتل البريكس** (BRICS) قد بلغ نحو 0.51، 0.03، 1.01 دولار على التوالي، الأمر الذي يشير إلى انخفاض نسبة مؤشر الميل المتوسط لصادرات مصر الإجمالية بين مصر ودول تلك التكتلات، حيث تبين ضعف قيمة مؤشر الميل المتوسط للتصدير بين مصر وإجمالي دول الاتحاد الاوروبي، الأسيان، البريكس، الأمر الذي يشير إلى ضعف حجم التبادل التجاري بين مصر ودول هذه التكتلات، مما يجعل اقتصاد الدولة أقل تعرضاً للتقلبات الاقتصادية العالمية، ويجعلها في حالة عدم تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي.

2 – مؤشر الميل المتوسط للاستيراد: Average Propensity to Import Index

يدل هذا المؤشر على مقدار النقود المنفقة على الواردات كنسبة من إجمالي الناتج القومي [5]، وهو يشير إلى مدى اعتماد الدولة على وارداتها، وبالتالي معرفة مدى اعتمادها على العالم الخارجي، وهو أحد مؤشرات التبعية الاقتصادية، وذلك لأنه يعكس مدى تبعية الإنتاج القومي للدولة للإنتاج العالمي، والذي يمدها بسلع الإنتاج [6]، يقدر الميل المتوسط للاستيراد بقسمة قيمة الواردات في فترة معينة على قيمة الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة، وتشير قيمة هذا المؤشر للمقدار الذي تساهم به الوحدة النقدية من الناتج المحلي الإجمالي في الاستيراد [7]، وكلما زادت قيمة الميل المتوسط للاستيراد، كلما دل على زيادة اعتماد الدولة على الخارج في سد

---

1) جمال قاسم حسن، **تقدير وتحليل مؤشرات التجارة الخارجية على المستوى القومي والقطاع الزراعي المصري**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 28، العدد 4، (2018).

2) جمال قاسم حسن، **تقدير وتحليل مؤشرات التجارة الخارجية على المستوى القومي والقطاع الزراعي المصري**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 28، العدد 4، (2018).

3) سرحان سليمان وآخرون، **التحليل الاقتصادي للتجارة الخارجية الغذائية العربية ومؤشرات كفاءتها**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 26، العدد 3، (2016).

4) جمال قاسم حسن، **قياس أثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مرجع سبق ذكره.

5) **Average Propensity to Import**, Farlex Financial Dictionary, (2012).

6) **What is the Average Propensity to Import**, Market Business News, Financial Glossary.

7) جمال قاسم حسن، **قياس أثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مرجع سبق ذكره.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

احتياجاتها، كما تدل القيمة المنخفضة لذلك المؤشر إلى اعتماد الناتج المحلي الإجمالي للدولة على الإنتاج المحلي وانخفاض الاعتماد على الواردات في تلبية احتياجات الاستهلاك المحلي [1]، ويتم حساب قيمة المؤشر من خلال المعادلة التالية:

الميل المتوسط للاستيراد = (قيمة الواردات) / (قيمة الناتج المحلي الإجمالي)

تبين من جدول (1) **لمؤشر الميل المتوسط للاستيراد بين مصر ودول تكتل الاتحاد الأوروبي (EU)، ودول تكتل الأسيان** (AFTA)، **ودول تكتل البريكس** (BRICS) قد بلغ نحو 1.51، 0.22، 8.39 دولار على الترتيب. الأمر الذي يشير إلى انخفاض نسبة مؤشر الميل المتوسط للاستيراد لمنتجات مصر الإجمالية ودول تكتلات (الاتحاد الأوروبي، الأسيان والبريكس)، حيث تبين ضعف قيمة مؤشر الميل المتوسط للاستيراد بين مصر وإجمالي دول تلك التكتلات، الأمر الذي يشير إلى انخفاض الاعتماد على الواردات الاجمالية من أهم التكتلات الاقتصادية في تلبية احتياجات الاستهلاك المحلي، وأن مصر لا تعتمد اعتماد كلي على الاستيراد من أسواق دول الاتحاد الأوروبي والأسيان والبريكس في تلبية احتياجات أسواقها.

ثانياً: الميل الحدي للتجارة الخارجية:
Marginal Propensity to Foreign Trade:

يعبر مؤشر الميل الحدي للتجارة الخارجية عن أثر التغير في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة على التغير المقابل في قيم الصادرات أو الواردات الزراعية للدولة محل الدراسة لنفس الفترة، أي أنه يقيس علاقة التغير في التجارة الخارجية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي [2]. حيث إن الصادرات هي السلع التي ينتجها الاقتصاد المحلي ويشتريها القطاع الأجنبي، أما الواردات فهي السلع التي ينتجها القطاع الأجنبي ويشتريها الاقتصاد المحلي، وفي حين أن الصادرات لا علاقة لها بالدخل أو الإنتاج المحلي، فإن الواردات المشتراة من القطاع الأجنبي يحفزها مستوى الدخل والإنتاج المحليين، وبما أن الدخل هو الذي يحفز استهلاك الأسر المعيشية، فكذلك الواردات [3]. وعندما يتلقى قطاع الأسر المعيشية المزيد من الدخل، فإنه يزيد من الإنفاق الاستهلاكي، الذي يستخدم جزء منه لشراء الواردات، مما يعني أن زيادة الدخل تعني زيادة الاستهلاك والواردات، حيث إن الواردات تستحث بدورها بالدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي [4].

1) الميل الحدي للتصدير: Marginal Propensity to Export

يشير الميل الحدي للتصدير إلى التغير في الصادرات الناجم عن تغير الناتج المحلي الإجمالي، أي أنه يشير إلى كمية الصادرات التي تزيد أو تنقص مع كل وحدة من ارتفاع أو انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للدولة خلال فترة زمنية معينة، فإذا ما كانت قيمة هذا المؤشر مرتفعة دل ذلك على ارتفاع الميل للاستهلاك للسلع المحلية المنتجة داخل الدولة، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع قيمة الصادرات الخارجية للدولة، بسبب الفائض في الإنتاج القومي، مما يؤدي لزيادة التوسع في الأسواق العالمية، أما القيمة المنخفضة فتشير إلى انخفاض الطلب على الصادرات بأكثر من الانخفاض النسبي في الناتج المحلي الإجمالي للدولة المستوردة [5]، ويمكن حساب هذا المؤشر كما يلي:

---

1) سرحان سليمان وآخرون، **التحليل الاقتصادي للتجارة الخارجية الغذائية العربية ومؤشرات كفاءتها**، مرجع سبق ذكره.

2) Yuresh Nadishan, **Foreign Trade Multiplier**, SlideShare from Scribd, November, (2017).

3) Will Kenton, **Marginal Propensity to Import (MPM)**, Investopedia, March, (2021).

4) **Marginal Propensity to Import** AmosWeb, Encyclonomic, February (2022).

5) Yuresh Nadishan, **Foreign Trade Multiplier**,Op Cit.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

الميل الحدي للتصدير = (قيمة التغير في الصادرات) / (قيمة التغير في الناتج المحلي الإجمالي)

تبين من جدول (1) **لمؤشر الميل الحدي للتصدير بين مصر والاتحاد الأوروبي (EU)، وتكتل الأسيان** (AFTA)، **وتكتل البريكس** (BRICS) قد بلغ نحو 1.39، 4.83، 1.65 ألف دولار على التوالي، مما يشير إلى انخفاض الطلب على الصادرات الإجمالية المصرية من دول كل من تكتل (الاتحاد الأوروبي، الأسيان، البريكس) بأكثر من الانخفاض النسبي في الناتج المحلي الإجمالي لتلك التكتلات، مما يؤكد ضرورة التوسع في الصادرات الكلية لأسواق دول تلك التكتلات، وفتح أسواق جديدة.

2) الميل الحدي للاستيراد: Marginal Propensity to Import

يشير الميل الحدي للاستيراد إلى التغير في الواردات الناجم عن تغير الناتج المحلي الإجمالي، أي أنه يشير إلى كمية الواردات التي تزيد أو تنقص مع كل وحدة من ارتفاع أو انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للدولة خلال فترة زمنية معينة، كما يعتبر الميل الحدي للاستيراد (MPM) عنصر من عناصر النظرية الكنزية للاقتصاد الكلي، فإذا ما كانت قيمة هذا المؤشر مرتفعة دل ذلك على ارتفاع الميل للاستهلاك للسلع المستوردة من خارج الدولة، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع قيمة الواردات الخارجية للدولة[1]، مما يؤدي لزيادة مرونة الدخل في الطلب على الواردات، أما القيمة المنخفضة فتشير إلى انخفاض الطلب على الواردات بأكثر من الانخفاض النسبي في الناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة، ويمكن حساب هذا المؤشر على النحو التالي:

الميل الحدي للاستيراد = (قيمة التغير في الواردات) / (قيمة التغير في الناتج المحلي الإجمالي)

تبين من جدول (1) **لمؤشر الميل الحدي للاستيراد بين مصر ودول تكتل الاتحاد الأوروبي (EU)** قد بلغ نحو (54) دولار، وتلك القيمة المنخفضة تشير إلى انخفاض الطلب على الواردات الإجمالية المصرية من دول الاتحاد الأوروبي بأكثر من الانخفاض النسبي في الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول، كما تشير إلى الاتجاه العام المتناقص وانخفاض الطلب على الواردات المصرية الإجمالية من الاتحاد الأوروبي خلال فترة الدراسة. كما أشارت نتائج نفس الجدول **لمؤشر الميل الحدي للاستيراد بين مصر ودول تكتل الأسيان** (AFTA)، **ودول تكتل البريكس** (BRICS) قدر بنحو 275، 442 دولار على الترتيب، مما يدل على انخفاض الطلب على الواردات الإجمالية المصرية من دول الأسيان والبريكس بأكثر من الانخفاض النسبي في الناتج المحلي الإجمالي لتلك التكتلات، كما تشير إلى الاتجاه العام المتناقص وانخفاض الطلب على الواردات المصرية الإجمالية من دول تكتل شرق أسيا ومجموعة البريكس خلال فترة الدراسة.

د– دليل هيرفيندال–هرشمان للتركز السلعي:

Hirschman – Herfindahl (Geographic Concentration) Coefficient

يعتبر دليل هيرفيندال–هرشمان مقياس لتشتت قيمة التجارة الخارجية بين دولتين لسلعة أو مجموعة من السلع، كما يستخدم في دراسة المنافسة السوقية للتعرف على مدى سيطرة عدد محدود من المنتجات على سوق ما.

ويستخدم هذا المؤشر لقياس درجة التركز السوقي لحصة مصر من الصادرات الزراعية لدول أهم التكتلات الاقتصادية لمجموعة سلعية زراعية ما، أو تنوعها بين أكثر من مجموعة سلعية [2]، وتتراوح قيمة هذا المؤشر ما بين صفر و100، ويعتبر معامل التركز الجغرافي مرتفعاً إذا زاد عن (40)، أي أن هناك تركزاً جغرافياً عالياً للمجموعة السلعية محل الدراسة لصالح مجموعة معينة من الدول.

1) **Basics Marginal Propensity to Import**, Fincash, February (2022).

2) **The Paternity of an Index**, American Economic Review 54 1964 Hirschman, A.O.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

مما يعطي تلك الدول نوعاً من القوة الاحتكارية في السوق المحلي، وبالتالي يخشى فقد أو الخروج من تلك الأسواق التي تتركز فيها السلعة، ولابد من محاولة فتح أسواق جديدة والعمل على زيادة النصيب السوقي في الأسواق الأقل استيعاباً، وفي حالة انخفاضه عن (40) فإنه يعني أن الصادرات تتوزع على عدد كبير من الدول، مما يحد ويقلل من مخاطر التحكم في الأسواق [1]. وينقسم هذا المؤشر إلى مؤشري التركز السلعي للصادرات وللواردات، على النحو التالي:

1. مؤشر التركز السلعي للصادرات: Coefficient Geographic Concentration for Exports

إن قياس درجة التركز السلعي للصادرات يفيد في معرفة التكوين السلعي[2]، أو مدى معرفة غلبة سلعة معينة أو عدد محدود من السلع على هيكل الصادرات، ولا شك في أن لذلك أثره على تحليل الصادرات، والسياسات التي تستخدم للتأثير فيها، فارتفاع درجة التركيز السلعي في الصادرات ينطوي على قدر من المخاطرة يتمثل في زيادة احتمال تعرض الدولة للصدمات التي تنتقل إليها نتيجة لحدوث تقلبات حادة في اسعار السلع التي تشكل أهمية كبيرة في التركيب السلعي لصادراتها، ويمكن قياس مؤشر التركز السلعي للصادرات باستخدام المعادلة التالية [3]:

مؤشر التركز السلعي للصادرات = جذر (قيمة صادرات المجموعة السلعية من دولة ما / إجمالي قيمة الصادرات الزراعية لنفس الفترة) *100

تبين من جدول (1) **لمؤشر التركز السلعي للصادرات المصرية لدول تكتل الاتحاد الأوروبي (EU)، ودول تكتل الأسيان (AFTA)، ودول تكتل البريكس** (BRICS) قد بلغ نحو 51.63%، 53.40%، 52.32% على التوالي. وتلك القيم المرتفعة تدل على أن هناك تركزاً جغرافياً عالياً للصادرات الاجمالية المصرية لدول تكتل الاتحاد الأوروبي، الأسيان، البريكس خلال فترة الدراسة، مما يعطي تلك الدول نوعاً من القوة الاحتكارية في أسواق دول تلك التكتلات، وبالتالي يخشى فقد أو خروج مصر من تلك الأسواق التي تتركز فيها تلك السلع، ولابد من محاولة فتح أسواق جديدة والعمل على زيادة النصيب السوقي في الأسواق الأقل استيعاباً.

2. مؤشر التركز السلعي للواردات: Coefficient Geographic Concentration for Imports

يفيد مؤشر التركز الجغرافي للواردات في معرفة تنوعها مدى من حيث التكوين السلعي، أو غلبة عدد محدود من السلع على هيكل الواردات، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر و100، حيث كلما اقترب معامل التركز السلعي للواردات من الصفر أصبح أقل تركيزًا للواردات، وكلما اقترب من 100 يصبح شديد التركز لها [4]، ويمكن قياس مؤشر التركز السلعي للواردات من المعادلة:

مؤشر التركز السلعي للواردات = جذر (قيمة واردات المجموعة السلعية من دولة ما / إجمالي قيمة الواردات الزراعية لنفس الفترة) *100

تبين من جدول (1) **لمؤشر التركز السلعي للواردات المصرية من دول تكتل الاتحاد الأوروبي (EU)** قد بلغ نحو 55.696%، وتلك القيمة المرتفعة تدل على أن هناك تركزاً جغرافياً عالياً للواردات الاجمالية المصرية من دول الاتحاد الأوروبي خلال فترة الدراسة، مما يعطي تلك الدول نوعاً من القوة الاحتكارية في السوق المحلي، وبالتالي يخشى فقد أو خروج مصر من تلك الأسواق

---

(1) أحمد عبد الحكيم، سهره عطا، هبه أحمد (2017)، **القدرة التنافسية لصادرات البطاطس المصرية في الأسواق الخارجية**، مرجع سبق ذكره.

(2) أحمد عبد الحكيم، سهره عطا، هبه أحمد (2017)، **القدرة التنافسية لصادرات البطاطس المصرية في الأسواق الخارجية**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السابع والعشرون، ص 2153-2168.

(3) سراج الدين هبة، سليمان إبراهيم، وآخرون (2019)، **مؤشرات رئيسة لتطور التجارة الزراعية البينية العربية**، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، المجلد اسادس والأربعون، عدد (6A)، ص 1-20.

(4) ياسر محمود غلاب (2014)، **تحليل أداء حركة التجارة الخارجية الإفريقية بالتطبيق على مصر وكينيا وافريقيا جنوب الصحراء**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العد السادس عشر، ص 27-62.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020
International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

التي تتركز فيها تلك السلع، ولابد من محاولة الاعتماد على أسواق جديدة للواردات المصرية والأسواق الأقل تركزا للسلع التي تستوردها مصر، كما أشارت نتائج نفس الجدول **لمؤشر التركز السلعي للواردات المصرية من دول تكتل الأسيان (AFTA)**، قدر بنحو 7.732%، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن واردات مصر الإجمالية خلال فترة الدراسة تتوزع على عدد كبير من الدول وليست قاصرة على مجموعة دول شرق أسيا فقط، مما يحد ويقلل من أخطار الاحتكار والتحكم في الأسواق، في حين أظهرت نتائج الجدول (1) **لمؤشر التركز السلعي للواردات المصرية لدول تكتل البريكس (BRICS)**، بلغ نحو 36.571%، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن واردات مصر الإجمالية خلال فترة الدراسة تتوزع على عدد كبير من الدول وليست قاصرة على دول مجموعة البريكس فقط، مما يحد ويقلل من أخطار الاحتكار والتحكم في الأسواق.

هـ – مؤشر التنوع السلعي: Diversification Index (Grubel Lioyd 1975)

يقيس هذا المؤشر درجة تنوع الصادرات أو الواردات المصدرة أو المستوردة بين دولتين، للتعرف على مدى تطابق هيكل الصادرات المحلية مع هيكل الصادرات في السوق العالم، وينقسم هذا المؤشر إلى مؤشري التركز السلعي للصادرات وللواردات، على النحو التالي:

أ– مؤشر التنوع السلعي للصادرات: Diversification for Exports Index

يشير هذا المؤشر إلى مدى تطابق أو تباعد تنوع الصادرات السلعية من مجموعة معينة لدولة ما لدولة أو مجموعة دول لنفس الفترة، وذلك من خلال قياس انحراف قيمة صادرات المجموعة السلعية للدولة موضوع الدراسة مقسوم على إجمالي صادرات تلك الدولة للعالم من نفس المجموعة السلعية، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد، حيث كلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر، كانت درجه تنوع الصادرات أعلى، وعندما تصل قيمة المؤشر إلى الواحد يتطابق هيكل الصادرات المحلية للدولة موضع الدراسة مع هيكل الصادرات العالمية، أما ارتفاع قيمة مؤشر تنوع الصادرات فتدل على تباعد هيكل صادرات الدولة موضوع الدراسة عن هيكل الصادرات العالمية [1]، ويمكن توصيف معادلة مؤشر تنوع الصادرات كما يلي:

مؤشر التنوع السلعي للصادرات = الانحراف المعياري لـ (قيمة صادرات دولة ما من مجموعة أو سلعية معينة / قيمة الصادرات الإجمالية لنفس الدولة)

تبين من جدول (1) **لمؤشر التنوع السلعي للصادرات المصرية لدول تكتل الاتحاد الأوروبي (EU)، ودول تكتل الأسيان (AFTA)، ودول تكتل البريكس** (BRICS) قد بلغ نحو 0.030%، 0.007%، 0.447% وتلك القيم تدل على أن درجه تنوع الصادرات أعلى داخل أسواق دول الاتحاد الأوروبي، الأسيان والبريكس، كما تشير إلى تباعد هيكل صادرات مصر عن هيكل الصادرات العالميةً داخل أسواق دول تلك التكتلات خلال فترة الدراسة.

ب– مؤشر التنوع السلعي للواردات: Diversification for Imports Index

يشير مؤشر التنوع السلعي للواردات إلى مدى تطابق أو تباعد هيكل الواردات السلعية من مجموعة معينة لدولة ما إلى دولة أو مجموعة دول لنفس الفترة الدراسية، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد، حيث كلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر، كانت درجه تنوع الواردات أكبر، وزيادة تنوع هيكل الصادرات السلعية، وعندما تصل قيمة المؤشر إلى الصفر يختلف هيكل الصادرات المحلية للدولة المستوردة مع هيكل الصادرات لمجموعة الدول المصدرة، أما ارتفاع قيمة هذا المؤشر فتدل على تطابق أو تشابه هيكل واردات الدولة المستوردة عن هيكل الواردات لمجموعة الدول المصدرة. وهو ما يشير إلى الحد من فرصة استخدام سياسات متعددة لإصلاح مسارها، إذ أن ارتفاع درجة التنوع السلعي في الواردات ينطوي على قدر من المخاطرة، يتمثل في زيادة احتمال تعرض الدولة المستوردة

[1] غلاب ياسر محمود احمد (2014)، **تحليل أداء حركة التجارة الخارجية الإفريقية بالتطبيق على مصر وكينيا وإفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 2001 حتى 2014**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

للصدمات الخارجية التي تنتقل إليها نتيجة لحدوث تقلبات حادة في الأسعار التي تشكل أهمية كبيرة في التركيب السلعي لوارداتها [1]، ويمكن توصيف معادلة مؤشر تنوع الواردات كما يلي [2]:

مؤشر التنوع السلعي للواردات = الانحراف المعياري (قيمة واردات دولة ما من مجموعة سلعية معينة / قيمة الواردات الإجمالية لنفس الدولة)

تبين من جدول (1) **لمؤشر التنوع السلعي للواردات المصرية لتكتل الاتحاد الأوروبي (EU)، والأسيان** (AFTA)، **والبريكس** (BRICS) قد بلغ نحو 0.066%، 0.010%، 0.798% على الترتيب. الأمر الذي يشير إلى ارتفاع درجة تنوع هيكل الواردات السلعيةً العالمية داخل أسواق دول (الاتحاد الأوروبي، الأسيان، البريكس). وهو ما يشير إلى الحد من فرصة استخدام سياسات متعددة لإصلاح مسارها، إذ أن ارتفاع درجة التنوع السلعي في الواردات ينطوي على قدر من المخاطرة.

❖ ثانياً: تقدير تنافسية التبادل التجاري لأهم الصادرات الزراعية بين مصر ودول أهم التكتلات العالمية:

ترتبط عملية تنمية الصادرات الزراعية المصرية بالعديد من المؤشِّرات الهامة التي تسهم في دعم الاقتصاد المحلّي ونموّه، وعليه فإنَّ تحديد نوعية المنتجات التي يُمكن تصديريها بكفاءة عالية يرتبط بالعديد من المؤشِّرات التي تتعلَّق بالتأثير والمرونة والفاعلية، ومن أهداف هذه المؤشِّرات: التعرف على إمكانية زيادة نسبة المصدر من الصادرات المصرية، ورفع قيمتها التصديرية، وبالتالي دورها في معالجة العجز في الميزان التجاري [3]، واتساع السوق العالمية أمامها، وإمكانية الإنتاج بغرض التصدير من هذه المنتجات، بالإضافة إلى قُدرة هذه المنتجات على النفاذ إلى الأسواق العالمية، ولذلك تُعتبَر هذه المؤشِّرات من أهم التحديدات التي تقف أمام مُخطِّطي السياسات الاقتصادية الزراعية المصرية عند وضع استراتيجيه تصديرية مبنية على زيادة القُدرة التنافسية للمُنتجات التصديرية الزراعية المصرية.

وقد اعتمدت الدراسة على العديد من المؤشِّرات لاختيار محاصيل الدراسة أهمها (ارتفاع معدل النمو لهذه الحاصلات من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية المصرية عام 2019، باعتبارها محاصيل تتَّسم بزيادة الطلب العالمي عليها، وكذلك اتساع نطاق الأسواق العالمية المستوردة لتلك الحاصلات، بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها العالمية. كما يتَّضح من دراسة كمية وقيمة الحاصلات الزراعية التصديرية المصرية عام 2019، بالجدول (2) أنَّ الموالح تأتي في مُقدمة هذه الحاصلات يليها البطاطس، حيث بلغ كمية صادراتها نحو 1521، 702 ألف طن، بنسبة زيادة بلغت نحو 38%، 18% على التوالي من إجمالي كمية الصادرات الزراعية المصرية للعالم عام 2019، وبقيمة صادرات بلغت نحو 707، 223 مليون دولار، بنسبة زيادة بلغت نحو 33%، 10% على التوالي من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية المصرية.

وبناء على ذلك فقد تم الاهتمام بدراسة القدرة التنافسية لمحاصيل الموالح والبطاطس الطازجة، حيث يُعتبر نصيب مصر ما زال محدوداً من تلك المحاصيل داخل السوق العالمي، الأمر الذي يعني أنَّ هناك آفاقاً واسعة لزيادة صادرات مصر من تلك المحاصيل، وذلك إذا أمكن تحسين الأوضاع التنافسية لها في الأسواق الاستيرادية، ومن ثمَّ فإنّ أيَّ تعديلٍ في النمط الإنتاجي لتلك المحاصيل سوف

---

(1) محمود رضا فتح الله (2002)، **دراسة قياسية للواردات في مصر**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

(2) قاسم صفية، بورفاق لندة (2019)، **قياس مؤشرات تنويع الصادرات في الدول العربية (2008–2017)**، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، قسم العلوم التجارية، الجزائر.

(3) تيسير فؤاد حاتم (2010)، **"دراسة اقتصادية للقدرات التنافسية لبعض المنتجات التصديرية الزراعية السورية"**، جامعة عين شمس، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020
International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

يُقابله إنتاجٌ أكثر ملائمةً للأسواق الخارجية، سواءٌ فيما يتعلَّق بمواعيد الإنتاج أو الأصناف، أو تطوير الخدمات التسويقية والتصديرية لهذه المنتجات، بالإضافة إلى أنَّ دراسة مُحدِّدات القُدرة التنافسية لتلك المنتجات في أسواقها المستوردة، ووضع برامج تتناسب مع دعم القُدرات التنافسية لهذه المنتجات، من شأنه أن يعمل على زيادة كلٍّ من قيمة وكمية صادرات هذه المنتجات، والقدرة على النفاذ إلى الأسواق بشكلٍ أفضل، وفتح أسواقٍ جديدة أمامها، وبالتالي تعزيز قدرتها التنافسية في تلك الأسواق والأسواق الواعدة أمامها.

جدول (2): يوضح صادرات الحاصلات الزراعية المصرية موزع على أهم الأصناف عام 2019

(الكمية: ألف طن، القيمة: مليون دولار أمريكي)

م	الصنف	الكمية بالألف طن	القيمة بالمليون دولار	نسبة الزيادة او الانخفاض (%)	
				الكمية	القيمة
1	الموالح	1521	707	38	33
2	البطاطس الطازجة	702	223	18	10
3	البصل الطازج	548	157	14	7
4	الرومان الطازج	159	71	4	3
5	العنب الطازج	145	236	4	11
6	الطماطم الطازجة	136	34	3	2
7	الفاصوليا الجافة	100	93	3	4
8	البطاطا الحلوة	88	47	2	2
9	النباتات الطبية والعطرية	48	81	1	4
10	الثوم الطازج	41	43	1	2
11	المانجو الطازجة	40	31	1	1
12	الفراولة الطازجة	38	84	1	4
13	الفول السوداني	36	56	1	3
14	بصل أخضر	28	34	1	2
15	خس طازج	25	17	1	1
16	أصناف أخرى	300	252	8	12
	الإجمالي	**3954**	**2165**	**100**	**100**

المصدر: مستودع بيانات التجارة الخارجية، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، **نشرة المجلس التصديري للحاصلات الزراعية**، سبتمبر 2021.

وقد تم تناول أهم مؤشرات قياس كفاءة التجارة الخارجية للموالح والبطاطس المصرية مع اسواق أهم التكتلات العالمية (الاتحاد الأوروبي، الأسيان، البريكس)، على النحو التالي: مؤشر الاندماج والتكامل، مؤشر التوافق التجاري، دليل هيرفيندال–هرشمان للتركز السلعي للصادرات، مؤشر التنوع السلعي للصادرات، معدل نمو التجارة الخارجية، حصة الصادرات المصرية من اجمالي واردات سوق الدولة، وفيما يلي شرح تفصيلي لتلك المؤشرات على النحو التالي:

1- مؤشر تشابه وتماثل التجارة (الاندماج والتكامل)
Indicator of Similarity in Merchandise Trade Structures

ويوضح هذا المؤشر مدى تشابه أو مدى تغير الأنماط التصديرية بين الدولة المصدرة مجموعة الدول المستوردة لسلعة ما أو مجموعة سلعية معينه [1]، كما يقيس مدى اندماج صادرات الدولة مع التجمعات والتكتلات الاقتصادية، وتنحصر القيمة بين الصفر و100، حيث يشير الصفر إلى عدم التماثل الكامل للصادرات أو الواردات، في حين تشير القيمة 100 إلى تماثل تام للصادرات أو الواردات، أي أن زيادة درجة التشابه بين هيكل الصادرات أو الواردات السلعية للطرفين، وبذلك يمكن أن نستنتج مدى التشابه

[1] وهو ما يسمى بأثر خلق التجارة، وهو أثر إيجابي، حيث تزداد احتمالات التخصيص الأكفأ للموارد.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

والاختلاف بين الهياكل الإنتاجية، ومن ثم إمكانية خلق التجارة بينهما، حيث يمكن استيراد بعض السلع من الدول الأعضاء في الاتفاقية بدلا من مثيلاتها المنتجة محلياً بتكلفة أكثر، ويمكن توضيح معادلة مؤشر الاندماج والتكامل على النحو التالي [1]:

مؤشر الاندماج والتكامل = (قيمة الصادرات من سلعة ما / قيمة الواردات لنفس السلعة) * 100

أ- مؤشر الاندماج والتكامل للموالح المصرية مع دول أهم التكتلات العالمية:

تبين من جدول (3) **لمؤشر الاندماج والتكامل للموالح بين مصر ودول تكتل الاتحاد الأوروبي (EU)** قد بلغ نحو 94.78%، في حين بلغت تلك القيمة لكل من هولندا، إنجلترا نحو 93.44%، 96.56% على التوالي، وتشير قيم هذا المؤشر إلى مدى تشابه الهياكل الإنتاجية بين مصر ومجموعة دول الاتحاد الأوروبي للموالح، كما يشير إلى مدى اندماج تلك الصادرات بين مصر وتلك الدول، كما يمكن الاستفادة من ذلك في إمكانية خلق التجارة وفتح أسواق جديدة للموالح المصرية في كل من تلك الدول.

جدول (3): يوضح أهم مؤشرات قياس القدرة التنافسية لصادرات مصر من الموالح لأهم التكتلات الاقتصادية (الاتحاد الأوروبي، الأسيان، البريكس) كمتوسط للفترة (2015-2019)

المحصول	التكتل الاقتصادي	1- مؤشر الاندماج والتكامل	2- مؤشر التوافق التجاري	3- التركز السلعي للصادرات	4- التنوع السلعي للصادرات	5- معدل نمو قيمة الصادرات	6- حصة الصادرات المصرية من اجمالي واردات سوق الدولة من السلعة
		%	%	%	%	%	%
الموالح	الاتحاد الأوروبي (EU)	**94.78**	**86.93**	**8.348**	**0.025**	**56.320**	**0.742**
	هولندا	93.443	90.635	19.710	0.038	85.179	4.367
	إنجلترا	96.559	96.266	9.985	0.032	41.889	2.619
	الأسيان (AFTA)	**94.713**	**99.748**	**2.128**	**0.005**	**87.580**	**3.449**
	ماليزيا	95.387	99.875	1.408	0.003	68.103	11.495
	سنغافورة	96.154	100.000	8.869	0.015	49.436	5.336
	البريكس (BRICS)	**94.982**	**81.705**	**14.912**	**0.027**	**73.308**	**16.851**
	الصين	84.938	81.378	11.778	0.142	764.754	10.511
	روسيا	97.338	83.766	32.204	0.127	3.200	10.168
البطاطس	الاتحاد الأوروبي (EU)	**94.860**	**95.143**	**15.750**	**0.101**	**122.993**	**33.493**
	اليونان	90.118	97.282	17.466	0.054	143.275	39.912
	إيطاليا	94.323	95.165	15.532	0.098	11.752	12.438
	الأسيان (AFTA)	**81.392**	**99.603**	**0.473**	**0.008**	**-64.282**	**1.747**
	اندونيسيا	79.449	100.000	35.971	0.411	-55.724	15.781
	ماليزيا	95.78	100.00	15.37	0.450	-74.89	0.40
	البريكس (BRICS)	**92.206**	**-29.289**	**17.157**	**0.119**	**-41.565**	**0.448**
	روسيا	91.971	77.640	49.997	0.0001	-41.565	0.448

Source; Collected and Calculated from United Nations, Unctad.org/ and Trade Map Statistics.

كما بلغ **لدول تكتل الأسيان** (AFTA)، نحو 94.71%، كما بلغ لكل من ماليزيا وسنغافورة نحو 95.39%، 96.15%، على التوالي، وتشير قيم هذا المؤشر إلى مدى تشابه الهياكل الإنتاجية بين مصر ومجموعة دول الأسيان للموالح، كما

[1] J.M. Finger & M. E. Kreinin, (1979). **A Measure of Export Similarity and Its Possible Uses**, The Economic Journal the Royal Economic Society, New York, Vol. 89, No. 356, P. 905.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

يشير إلى مدى اندماج تلك الصادرات بين مصر وتلك الدول، كما يمكن الاستفادة من ذلك في إمكانية خلق التجارة وفتح أسواق جديدة للموالح المصرية في كل من تلك الدول. في حين بلغ **لتكتل البريكس** (BRICS) نحو 94.98% كما بلغ لكل من الصين وروسيا نحو 84.94%، 97.34%، على التوالي، مما يشير إلى مدى تشابه الهياكل الإنتاجية بين مصر ومجموعة دول مجموعة البريكس للموالح، كما يشير إلى مدى اندماج تلك الصادرات بين مصر وتلك الدول، كما يمكن الاستفادة من ذلك في إمكانية خلق التجارة وفتح أسواق جديدة للموالح المصرية في كل من تلك الدول.

ب–مؤشر الاندماج والتكامل للبطاطس المصرية مع دول أهم التكتلات العالمية:

تبين من جدول (3) **لمؤشر الاندماج والتكامل للبطاطس بين مصر ودول تكتل الاتحاد الأوروبي** (**EU**) قد بلغ نحو 94.86%، في حين بلغت تلك القيمة لكل من اليونان، إيطاليا نحو 90.12%، 94.32% على التوالي، وتشير قيم هذا المؤشر إلى مدى تشابه الهياكل الإنتاجية بين مصر ومجموعة دول الاتحاد الأوروبي للبطاطس، كما يشير إلى مدى اندماج تلك الصادرات بين مصر وتلك الدول، كما يمكن الاستفادة من ذلك في إمكانية خلق التجارة وفتح أسواق جديدة للبطاطس المصرية في كل من تلك الدول. كما أشارت نتائج نفس الجدول أنها بلغت **لدول تكتل الأسيان** (AFTA)، نحو 81.39%، كما بلغ لكل من إندونيسيا، ماليزيا نحو 79.45%، 95.78%، على التوالي، وتشير قيم هذا المؤشر إلى مدى تشابه الهياكل الإنتاجية بين مصر ومجموعة دول الأسيان للبطاطس، كما يشير إلى مدى اندماج تلك الصادرات بين مصر وتلك الدول، كما يمكن الاستفادة من ذلك في إمكانية خلق التجارة وفتح أسواق جديدة للبطاطس المصرية في كل من تلك الدول. في حين بلغت **لدول تكتل البريكس** (BRICS)، نحو 92.21% كما بلغ لروسيا نحو 91.97%، وتشير قيم هذا المؤشر إلى مدى تشابه الهياكل الإنتاجية بين مصر ومجموعة دول مجموعة البريكس للبطاطس، كما يشير إلى مدى اندماج تلك الصادرات بين مصر وتلك الدول، كما يمكن الاستفادة من ذلك في إمكانية خلق التجارة وفتح أسواق جديدة للبطاطس المصرية في كل من تلك الدول.

2- مؤشر التوافق التجاري Correspondence index

يمكن من خلال هذا المؤشر تقدير احتمال تحويل التجارة، من خلال عمل مقارنة بين كل من الهيكل السلعي للصادرات والواردات لمصر والهيكل السلعي لصادرات وواردات (الشريك التجاري)، حيث يستخدم مؤشر التوافق التجاري لتسهيل التجارة الإقليمية، بحيث لا تضطر الدول الأعضاء في اتفاقية التكتل إلى الاعتماد على دول أخرى خارج دولة (الشريك التجاري) كمصدر للسلع المستوردة، أو سوق لمنتجاتها، وهو ما يسمى بتحويل التجارة [1]. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر و100، ويأخذ المؤشر قيمة الصفر عندما لا يكون هناك تطابق بين السلع التي تصدرها الدولة وتستوردها دولة الشريك التجاري، ويأخذ المؤشر قيمة 100 في حالة التطابق التام بين صادرات مصر وواردات الشريك التجاري، ويشير ارتفاع درجة التوافق التجاري إلى زيادة احتمال ترتيبات تجارة ناجحة بين دولتين أو أكثر داخل الاتفاقية، أما القيمة المنخفضة فتدل على العكس، ويمكن توضيح معادلة مؤشر التوافق التجاري على النحو التالي [2]:

مؤشر التوافق التجاري = (قيمة صادرات سلعة معينة / قيمة واردات نفس السلعة) *100

[1] غلاب ياسر محمود احمد (2014)، مرجع سبق ذكره.

[2] لحمر حكيمة، يونس رضا (2015)، **تحليل تنافسية المنتجات السلعية العربية في الأسواق الدولية**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 4، العدد 3، ص 237–256.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

أ- **مؤشر التوافق التجاري للموالح المصرية داخل أسواق دول أهم التكتلات العالمية:**

تبين من جدول (3) **لمؤشر التوافق التجاري للموالح بين مصر ودول تكتل الاتحاد الأوروبي (EU)** قد بلغ نحو 86.93%، في حين بلغت تلك القيمة لكل من هولندا، انجلترا نحو 90.64%، 96.27% ويشير ارتفاع درجة التوافق التجاري بين مصر ومجموعة الاتحاد الاوروبي وكل من هولندا، انجلترا لصادرات مصر من الموالح إلى زيادة احتمال ترتيبات تجارة ناجحة بين مصر وتلك الدول، وهو ما يدل على إمكانية رفع قدرات مصر على اقتحام أسواقها الزراعية.

كما أشارت نتائج نفس الجدول **لمؤشر التوافق التجاري للموالح بين مصر ودول تكتل الأسيان** (AFTA)، قد بلغ نحو 99.75%، في حين بلغت تلك القيمة لكل من ماليزيا نحو 99.88% حيث يشير ارتفاع درجة التوافق التجاري بين مصر ومجموعة دول الأسيان وكل من ماليزيا، سنغافورة لصادرات مصر من الموالح إلى زيادة احتمال ترتيبات تجارة ناجحة بين مصر وتلك الدول، وهو ما يدل على إمكانية رفع قدرات مصر على اقتحام أسواقها الزراعية، كما بلغت قيمة مؤشر التوافق التجاري بين مصر وسنغافورة للصادرات المصرية من الموالح نحو 100% الأمر الذي يشير إلى التطابق التام بين صادرات مصر وواردات سنغافورة من الموالح، مما يستدعي تحويل التجارة من أسواق سنغافورة لتعظيم الاستفادة من الصادرات المصرية للموالح.

في حين أظهرت نتائج الجدول (3) **لمؤشر التوافق التجاري للموالح بين مصر ودول تكتل البريكس** (BRICS)، قد بلغ نحو 81.71%، كما بلغت قيمه هذا المؤشر للصين نحو 81.38%، وروسيا نحو 83.77% الأمر الذي يشير إلى زيادة احتمال ترتيبات تجارة ناجحة بين مصر ودول مجموعة البريكس، وهو ما يدل على إمكانية رفع قدرات مصر على اقتحام الأسواق الزراعية لتلك الدول خلال فترة الدراسة.

ب-**مؤشر التوافق التجاري للبطاطس المصرية داخل أسواق دول أهم التكتلات العالمية:**

تبين من جدول (3) **لمؤشر التوافق التجاري للبطاطس بين مصر ودول تكتل الاتحاد الأوروبي (EU)** قد بلغ نحو 95.14%، في حين بلغت تلك القيمة لكل من اليونان، إيطاليا نحو 97.28%، 95.17% ويشير ارتفاع درجة التوافق التجاري بين مصر ومجموعة الاتحاد الاوروبي وكل من اليونان، إيطاليا لصادرات مصر من البطاطس إلى زيادة احتمال ترتيبات تجارة ناجحة بين مصر وتلك الدول، وهو ما يدل على إمكانية رفع قدرات مصر على اقتحام أسواقها الزراعية.

كما أشارت نتائج نفس الجدول **لمؤشر التوافق التجاري للبطاطس بين مصر ودول تكتل الأسيان** (AFTA)، قد بلغ نحو 99.60%، حيث يشير ارتفاع درجة التوافق التجاري بين مصر ومجموعة دول الأسيان لصادرات مصر من البطاطس إلى زيادة احتمال ترتيبات تجارة ناجحة بين مصر وتلك الدول، وهو ما يدل على إمكانية رفع قدرات مصر على اقتحام أسواقها الزراعية، كما بلغت قيمة مؤشر التوافق التجاري بين مصر وماليزيا، إندونيسيا للصادرات المصرية من البطاطس نحو 100% الأمر الذي يشير إلى التطابق التام بين صادرات مصر وواردات سنغافورة من البطاطس، مما يستدعي تحويل التجارة من تلك الأسواق لتعظيم الاستفادة من الصادرات المصرية للبطاطس.

في حين أظهرت نتائج الجدول (3) **لمؤشر التوافق التجاري للبطاطس بين مصر ودول تكتل البريكس** (BRICS)، قد بلغ نحو (29.29) %، ويشير انخفاض درجة التوافق التجاري إلى انخفاض احتمال ترتيبات تجارة ناجحة بين مصر وتكتل الاسيان، كما بلغت قيمه هذا المؤشر لروسيا نحو 77.64% الأمر الذي يشير إلى زيادة احتمال ترتيبات تجارة ناجحة بين مصر ودول مجموعة البريكس، وهو ما يدل على إمكانية رفع قدرات مصر على اقتحام الأسواق الزراعية لتلك الدول خلال فترة الدراسة.

3- دليل هيرفيندال-هرشمان للتركز السلعي للصادرات:

Export Hirschman – Herfindahl (Export Geographic Concentration) Coefficient

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

ويمكن قياس مؤشر التركز السلعي للصادرات باستخدام المعادلة التالية [1]:

مؤشر التركز السلعي للصادرات = جذر (قيمة صادرات المجموعة السلعية من دولة ما / إجمالي قيمة الصادرات الزراعية لنفس الفترة) *100

أ- مؤشر التركز السلعي للموالح المصرية داخل أسواق دول أهم التكتلات العالمية:

تبين من جدول (3) **لمؤشر التركز السلعي للصادرات المصرية من الموالح لدول تكتل الاتحاد الأوروبي (EU)** قد بلغ نحو 8.35%، كما بلغت نحو 19.71%، 9.99% لكل من هولندا وإنجلترا على التوالي، وقد تبين أن تلك القيم المنخفضة تدل على عدم وجود تركزاً جغرافياً عالياً لصادرات الموالح المصرية لدول الاتحاد الأوروبي خلال فترة الدراسة، أي أن الصادرات تتوزع على عدد كبير من الدول وليست قاصرة على دول الاتحاد الأوروبي، مما يحد ويقلل من أخطار التحكم في الأسواق. كما أشارت نتائج نفس الجدول **لمؤشر التركز السلعي للصادرات المصرية من الموالح لدول تكتل الأسيان** (AFTA)، قدر بنحو 2.13%، كما بلغ لكل من ماليزيا وسنغافورة نحو 1.41%، 8.87% على التوالي، مما يشير إلى أن صادرات مصر من الموالح خلال فترة الدراسة تتوزع على عدد كبير من الدول وليست قاصرة على مجموعة دول شرق أسيا فقط، مما يحد ويقلل من أخطار الاحتكار والتحكم في الأسواق. في حين أظهرت نتائج الجدول (2-3) **لمؤشر التركز السلعي للصادرات المصرية من الموالح لدول تكتل البريكس** (BRICS)، بلغ نحو 14.91%، ونحو 11.78%، 32.20% لكل من الصين وروسيا على التوالي، وهذه القيم المنخفضة تشير إلى أن صادرات مصر الإجمالية خلال فترة الدراسة تتوزع على عدد كبير من الدول وليست قاصرة على دول مجموعة البريكس فقط، مما يحد ويقلل من أخطار الاحتكار والتحكم في الأسواق.

ب-مؤشر التركز السلعي للبطاطس المصرية داخل أسواق دول أهم التكتلات العالمية:

تبين من جدول (3) **لمؤشر التركز السلعي للصادرات المصرية من البطاطس لدول تكتل الاتحاد الأوروبي (EU)** قد بلغ نحو 15.75%، كما بلغت نحو 17.47%، 15.53% لكل من اليونان، إيطاليا على التوالي، وقد تبين أن تلك القيم المنخفضة تدل على عدم وجود تركزاً جغرافياً عالياً لصادرات البطاطس المصرية لدول الاتحاد الأوروبي خلال فترة الدراسة، مما يشير إلى أن الصادرات تتوزع على عدد كبير من الدول وليست قاصرة على دول الاتحاد الأوروبي، مما يحد ويقلل من أخطار التحكم في الأسواق. كما أشارت نتائج نفس الجدول **لمؤشر التركز السلعي للصادرات المصرية من البطاطس لدول تكتل الأسيان** (AFTA)، قدر بنحو 0.47%، كما بلغت لكل من إندونيسيا، ماليزيا نحو 35.97%، 15.37% على التوالي، مما يشير إلى أن صادرات مصر من الموالح خلال فترة الدراسة تتوزع على عدد كبير من الدول وليست قاصرة على مجموعة دول شرق أسيا فقط، مما يحد ويقلل من أخطار الاحتكار والتحكم في الأسواق. في حين أظهرت نتائج الجدول (3) **لمؤشر التركز السلعي للصادرات المصرية من البطاطس لدول تكتل البريكس** (BRICS)، بلغ نحو 17.16%، ونحو 50.00% لروسيا، الأمر الذي يشير إلى أن صادرات مصر الإجمالية خلال فترة الدراسة تتوزع على عدد كبير من الدول وليست قاصرة على دول مجموعة البريكس فقط، مما يحد ويقلل من أخطار الاحتكار والتحكم في الأسواق.

4- مؤشر التنوع السلعي للصادرات:

Export Diversification Index (Grubel Lioyd 1975)

ويمكن قياس هذ المؤشر من خلال المعادلة التالية:

[1] سراج الدين هبة، سليمان إبراهيم، وآخرون (2019)، **مؤشرات رئيسة لتطور التجارة الزراعية البينية العربية**، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، المجلد اسادس والأربعون، عدد (6A)، ص 1-20.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

مؤشر التنوع السلعي للصادرات = الانحراف المعياري لـ (قيمة صادرات دولة ما من مجموعة سلعية معينة / قيمة الصادرات الإجمالية لنفس الدولة)

أ–مؤشر التنوع السلعي للموالح المصرية داخل أسواق دول أهم التكتلات العالمية:

تبين من جدول (3) **لمؤشر التنوع السلعي للصادرات المصرية من الموالح لدول تكتل الاتحاد الأوروبي (EU)** قد بلغ نحو 0.025%، ونحو 0.038%، 0.032% على التوالي لكل من هولندا وانجلترا، مما يدل على أن درجه تنوع الصادرات أعلى داخل أسواق دول الاتحاد الأوروبي، كما تشير إلى تباعد هيكل صادرات مصر عن هيكل الصادرات العالميةً داخل أسواق تلك الدول خلال فترة الدراسة. كما أشارت نتائج نفس الجدول **لمؤشر التنوع السلعي للصادرات المصرية من الموالح لدول تكتل الأسيان (AFTA)**، قدر بنحو 0.005%، كما بلغت نحو 0.003%، 0.015% لكل من ماليزيا وسنغافورة على التوالي، وتلك القيمة تدل على ارتفاع درجه تنوع الصادرات العالمية داخل أسواق دول تكتل الأسيان، كما تشير إلى تباعد هيكل صادرات مصر عن هيكل الصادرات العالميةً داخل أسواق دول الأسيان خلال فترة الدراسة. في حين أظهرت نتائج الجدول (3) **لمؤشر التنوع السلعي للصادرات المصرية من الموالح لدول تكتل البريكس (BRICS)**، بلغ نحو 0.027%، كما بلغت لكل من الصين وروسيا نحو 0.14%، 0.13% على التوالي، الأمر الذي يشير إلى تباعد هيكل صادرات مصر الإجمالية عن هيكل الصادرات العالمية داخل أسواق تكتل البريكس.

ب–التنوع السلعي للبطاطس المصرية داخل أسواق دول أهم التكتلات العالمية:

تبين من جدول (3) **لمؤشر التنوع السلعي للصادرات المصرية من البطاطس لدول تكتل الاتحاد الأوروبي (EU)** قد بلغ نحو 0.101%، ونحو 0.054%، 0.098% على التوالي لكل من اليونان وإيطاليا، مما يدل على أن درجه تنوع الصادرات أعلى داخل أسواق دول الاتحاد الأوروبي، كما تشير إلى تباعد هيكل صادرات مصر عن هيكل الصادرات العالميةً داخل تلك الأسواق خلال فترة الدراسة. كما أشارت نتائج نفس الجدول **لمؤشر التنوع السلعي للصادرات المصرية من البطاطس لدول تكتل الأسيان (AFTA)**، قدر بنحو 0.005%، كما بلغت نحو 0.003%، 0.015% لكل من ماليزيا وسنغافورة على التوالي، وتلك القيمة تدل على ارتفاع درجه تنوع الصادرات العالمية داخل أسواق دول تكتل الأسيان، كما تشير إلى تباعد هيكل صادرات مصر عن هيكل الصادرات العالميةً داخل أسواق دول الأسيان خلال فترة الدراسة. في حين أظهرت نتائج الجدول (3) **لمؤشر التنوع السلعي للصادرات المصرية من البطاطس لدول تكتل البريكس (BRICS)**، بلغ نحو 0.027%، كما بلغت لكل من اندونيسيا وماليزيا نحو 0.41%، 0.45% على التوالي، الأمر الذي يشير إلى تباعد هيكل صادرات مصر الإجمالية عن هيكل الصادرات العالمية داخل أسواق تكتل البريكس.

5- مؤشر (معدل) نمو قيمة الصادرات: Export Growth Rate (Index)

يقيس هذا المؤشر معدل نمو قيمة الصادرات السلعية لدولة ما خلال فترة زمنية معينة، حسب الفترة المحاسبية المعتمدة سواء كانت سنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية، وهو يشير إلى الوضع الاقتصادي للدولة موضوع الدراسة، وانخفاض قيمة هذا المؤشر تدل على التراجع الكبير في اقتصاد القطاع التجاري، وارتفاعها يعني ازدهار اقتصاد القطاع التجاري موضع الدراسة. كما أن تراجع معدلات النمو لأكثر من فترة محاسبية يدل على خطورة الوضع الاقتصادي للقطاع التجاري وبداية لحالة الركود لهذا القطاع، مما يؤدي إلى لجوء الخبراء لاتباع الكثير من الطرق لرفع النسبة مجددا، ومنها تعديل الميزان التجاري لهذا القطاع من خلال وضع القيود على

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

واردات السلع. ويتم قياس معدل نمو الصادرات من خلال حساب الفرق بين قيمة الصادرات أخر الفترة وقيمة الصادرات أول الفترة مقسوما على قيمة الصادرات موضع الدراسة أول الفترة، ويمكن توضيح معادلة قياس معدل نمو الصادرات كما يلي [1]:

معدل نمو قيمة الصادرات = (قيمة الصادرات أخر الفترة – قيمة الصادرات أول الفترة) / (قيمة الصادرات أول الفترة) * 100

أ- معدل نمو قيمة الصادرات للموالح المصرية داخل أسواق دول أهم التكتلات العالمية:

تبين من جدول (3) **لمعدل نمو قيمة الصادرات المصرية من الموالح لدول تكتل الاتحاد الأوروبي (EU)** قد بلغ نحو 56.32%، مما يدل على أن درجه نمو قيمة الصادرات مرتفعة في أسوق تكتل الاتحاد الأوروبي من الموالح المصرية، وكذلك الحال بالنسبة لمعدل نمو صادرات الموالح المصرية داخل السوق الهولندي، حيث بلغت نحو 85.18%، مما يشير إلى ازدهار التجارة الخارجية المصرية في الموالح لتكتل الاتحاد الأوروبي، وهولندا كما بلغت قيمة معدل نمو الصادرات للموالح المصرية في السوق الإنجليزي نحو 41.89%، الأمر الذي يشير إلى تراجع نمو حجم الصادرات المصرية من الموالح داخل السوق الإنجليزي، مما يدل على ضرورة تنمية تلك الصادرات والتعرف على أسباب تراجع تلك الصادرات والتي من شأنها تنمية وزيادة الصادرات المصرية من الموالح لإنجلترا.

كما أشارت نتائج نفس الجدول **لمعدل نمو قيمة الصادرات المصرية من الموالح لدول تكتل الأسيان (AFTA)**، قد بلغ نحو 87.58%، مما يدل على أن درجه نمو قيمة الصادرات مرتفعة في كل من أسوق تكتل الأسيان من الموالح المصرية، وكذلك الحال بالنسبة لمعدل نمو صادرات الموالح المصرية داخل السوق الماليزي، حيث بلغت نحو 68.58%، مما يشير إلى ازدهار التجارة الخارجية المصرية في الموالح لتكتل الأسيان ودولة ماليزيا، كما بلغت قيمة معدل نمو الصادرات للموالح المصرية في السوق السنغافوري نحو 49.44%، مما يشير إلى تراجع نمو حجم الصادرات المصرية من الموالح داخل السوق السنغافوري، مما يدل على ضرورة تنمية تلك الصادرات والتعرف على أسباب تراجع تلك الصادرات والتي من شأنها تنمية وزيادة الصادرات المصرية من الموالح لسنغافورة.

في حين أظهرت نتائج الجدول (3) **لمعدل نمو قيمة الصادرات المصرية من الموالح لدول تكتل البريكس (BRICS)**، قد بلغ نحو 73.31%، مما يدل على أن درجه نمو قيمة الصادرات مرتفعة في أسوق تكتل البريكس من الموالح المصرية، وكذلك الحال بالنسبة لمعدل نمو صادرات الموالح المصرية داخل السوق الروسي، حيث بلغت نحو 3.20%، الأمر الذي يشير إلى تراجع التجارة الخارجية المصرية في الموالح لتكتل البريكس، وروسيا، كما بلغت قيمة معدل نمو الصادرات للموالح المصرية في السوق الصيني نحو 764.75%، الأمر الذي يشير إلى ازدهار نمو حجم الصادرات المصرية من الموالح داخل السوق الصيني، مما يدل على ضرورة الحفاظ على وتشجيع زيادة الصادرات المصرية من الموالح للصين.

ب- معدل نمو قيمة الصادرات للبطاطس المصرية داخل أسواق دول أهم التكتلات العالمية:

تبين من جدول (3) **لمعدل نمو قيمة الصادرات المصرية من البطاطس لدول تكتل الاتحاد الأوروبي (EU)** قد بلغ نحو 122.99%، ونحو 143.28%، 11.75% على التوالي لكل من اليونان وايطاليا، مما يدل على أن درجه نمو الصادرات أعلى داخل أسواق تكتل الاتحاد الأوروبي واليونان، كما تشير ضعف نمو صادرات مصر من البطاطس داخل سوق ايطاليا خلال فترة الدراسة. كما أشارت نتائج نفس الجدول **لمعدل نمو قيمة الصادرات المصرية من البطاطس لدول تكتل الأسيان (AFTA)**، قد بلغ نحو (64.28)%، مما يدل على أن درجه نمو قيمة الصادرات تتراجع في سوق تكتل الاسيان من البطاطس المصرية، وكذلك الحال بالنسبة لمعدل نمو صادرات البطاطس المصرية داخل أسواق اندونيسيا وماليزيا، حيث بلغت نحو (55.72)%، (74.89)%

[1] Economic Growth Rate, www.businessdictionary.com, Retrieved, 2019.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020
International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

الأمر الذي يشير إلى تراجع التجارة الخارجية المصرية في البطاطس لكل من اندونيسيا وماليزيا خلال فترة الدراسة، مما يدل على ضرورة تنمية تلك الصادرات والتعرف على أسباب تراجع تلك الصادرات والتي من شأنها تنمية وزيادة الصادرات المصرية من البطاطس لأسواق دول تكتل الأسيان. في حين أظهرت نتائج الجدول (3) **لمعدل نمو قيمة الصادرات المصرية من البطاطس لدول تكتل البريكس** (BRICS)، قد بلغ نحو (41.57)%، مما يدل على أن درجه نمو قيمة الصادرات تتراجع في سوق تكتل البريكس من البطاطس المصرية، وكذلك الحال بالنسبة لمعدل نمو صادرات البطاطس المصرية داخل سوق روسيا، حيث بلغت نحو (41.57)% الأمر الذي يشير إلى تراجع التجارة الخارجية المصرية في البطاطس لروسيا خلال فترة الدراسة، مما يدل على ضرورة تنمية تلك الصادرات والتعرف على أسباب تراجع تلك الصادرات والتي من شأنها تنمية وزيادة الصادرات المصرية من البطاطس لأسواق دول تكتل البريكس.

6- مؤشر حصة التجارة الخارجية السلعية للصادرات

Share in National Exports Index

يشير إلى حصة صادرات سلعة ما مقارنة بمجموع الواردات لنفس السلعة لسوق الدولة المستوردة، وبالتالي فهو يشير إلى أهمية السلعة موضع الدراسة داخل السوق المستورد لتلك السلعة، وتتراوح قيم هذا المؤشر بين صفر و100، وتشير القيم الأعلى إلى أهمية أكبر للسلعة موضع الدراسة في صادرات الدولة المستوردة [1]، ويمكن توضيح معادلة قياس مؤشر حصة الصادرات كما يلي:

مؤشر حصة الصادرات السلعية = (قيمة الصادرات لسلعة ما / إجمالي قيمة الواردات العالمية للدولة المستوردة لنفس السلعة) * 100

أ- مؤشر حصة الصادرات للموالح المصرية داخل أسواق دول أهم التكتلات العالمية:

يوضح الجدول (3) أن **مؤشر حصة صادرات مصر من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من العالم من الموالح**: قد بلغ نحو 0.74%، كما بلغت حصة صادرات مصر من الموالح داخل السوق الهولندي من إجمالي واردات السوق الهولندي العالمية للموالح نحو 4.37%، كما قدرت حصة الصادرات المصرية من الموالح داخل السوق الإنجليزي من إجمالي واردات السوق الإنجليزي العالمية للموالح نحو 2.62%، مما يدل على إلى ضآلة حصة مصر من الموالح داخل أسواق دول الاتحاد الأوروبي، مما يشير لضرورة تشجيع وزيادة حجم الصادرات المصرية للموالح إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي باعتبارها من أهم الشركاء التجاريين لمصر.

يوضح الجدول (3) أن **مؤشر حصة صادرات مصر للموالح من إجمالي واردات الأسيان من العالم**: بلغ نحو 3.45%، كما بلغت حصة صادرات مصر من الموالح داخل السوق الماليزي من إجمالي واردات ماليزيا العالمية للموالح نحو 11.50%، كما قدرت حصة الصادرات المصرية من الموالح داخل سوق سنغافورة من إجمالي واردات سوق سنغافورة العالمية للموالح نحو 5.34% خلال فترة الدراسة، مما يدل على إلى ضآلة حصة مصر من الموالح داخل أسواق تكتل الأسيان، كما هو الحال بالنسبة لأسواق سنغافورة، ماليزيا من الموالح المصرية، مما يشير إلى ضرورة تشجيع وزيادة حجم الصادرات المصرية للموالح إلى أسواق تكتل الأسيان.

يوضح الجدول (3) أن **مؤشر حصة صادرات مصر للموالح من إجمالي واردات البريكس من العالم من الموالح**: قد بلغ نحو 16.85%، كما بلغت حصة صادرات مصر من الموالح داخل السوق الصيني من إجمالي واردات السوق الصيني للموالح من العالم نحو 10.51%، كما قدرت حصة الصادرات المصرية من الموالح داخل السوق الروسي من إجمالي واردات السوق الروسي للموالح من العالم نحو 10.17% خلال فترة الدراسة، مما يدل على إلى ضآلة حصة مصر من الموالح داخل أسواق تكتل البريكس، وكذلك روسيا، الأمر الذي يشير إلى ضرورة تشجيع وزيادة حجم الصادرات المصرية للموالح إلى أسواق دول البريكس.

1) International Trade Centre (2020), Trade Competitiveness Map, Op. Cit.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

ب– مؤشر حصة الصادرات للبطاطس المصرية داخل أسواق دول أهم التكتلات العالمية:

يوضح الجدول (3) أن **مؤشر حصة صادرات مصر من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من العالم من البطاطس**: قد بلغ نحو 33.50%، كما بلغت حصة صادرات مصر من البطاطس داخل السوق اليوناني من إجمالي واردات السوق اليوناني العالمية للبطاطس نحو 39.91%، كما قدرت حصة الصادرات المصرية من البطاطس داخل السوق الايطالي من إجمالي واردات السوق الايطالي العالمية للبطاطس نحو 12.44%، مما يدل على إلى ضآلة حصة مصر من البطاطس داخل أسواق دول الاتحاد الأوروبي، مما يشير إلى ضرورة تشجيع وزيادة حجم الصادرات المصرية للبطاطس إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي باعتبارها من أهم الشركاء التجاريين لمصر.

يوضح جدول (3) أن **مؤشر حصة صادرات مصر للبطاطس من إجمالي واردات الأسيان من العالم**: بلغ نحو 1.75%، كما قدرت حصة الصادرات المصرية من البطاطس داخل سوق اندونيسيا من إجمالي واردات سوق اندونيسيا العالمية للبطاطس نحو 15.78%، كما بلغت حصة صادرات مصر من البطاطس داخل سوق ماليزيا من إجمالي واردات ماليزيا العالمية للبطاطس نحو 0.40%، مما يدل على إلى ضآلة حصة مصر من البطاطس داخل أسواق تكتل الأسيان، كما هو الحال بالنسبة لأسواق اندونيسيا وماليزيا من البطاطس المصرية، مما يشير لضرورة تشجيع وزيادة حجم الصادرات المصرية للبطاطس إلى أسواق تكتل الأسيان.

يوضح الجدول (3) أن **مؤشر حصة صادرات مصر للبطاطس من إجمالي واردات البريكس من العالم من البطاطس**: قد بلغ نحو 0.45%، كما قدرت حصة الصادرات المصرية من البطاطس داخل السوق الروسي من إجمالي واردات السوق الروسي للبطاطس من العالم نحو 0.45%، مما يدل على إلى ضآلة حصة مصر من البطاطس داخل أسواق تكتل البريكس، وكذلك روسيا، الأمر الذي يشير إلى ضرورة تشجيع وزيادة حجم الصادرات المصرية للبطاطس إلى أسواق دول البريكس باعتبارها من أهم الشركاء التجاريين لمصر.

النتائج والتوصيات

ففي الوقت الذي تقتضي فيه الميزة النسبية دخول الأسواق الدولية اعتمادًا على الدعم والحماية المقدَّمان من قِبل الحكومة، لخفض التكاليف، فإنَّ قياس القدرة التنافسية للمنتجات المصدرة من شأنها التركيز على تلبية حاجة المستهلك من حيث النوعية والجودة، وفي الوقت ذاته تساعد المنتجات على دخول الأسواق المتطوِّرة والغنية، وترجع أهمية مؤشرات التجارة الخارجية الي انه يمكن من خلالها التعرف علي حال مقتصد الدول من حيث الضعف والقوة، والى اي اتجاه يسير هذا المقتصد، ومدي تأثيره وتأثره بالتغيرات العالمية، وتأثير ذلك علي النمو الاقتصادي للدول.

وقد تبين ضعف مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات والواردات) لمصر ودول تلك التكتلات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لمصر، واعتماد الناتج المحلي الإجمالي المصري على مصادر رئيسية أخرى غير الصادرات الإجمالية المصرية لدول هذه التكتلات، بالإضافة إلى عدم تركز الصادرات المصرية الإجمالية في (الاتحاد الأوروبي، الأسيان، البريكس)، كما أنها تتوزع على عدد كبير من الدول وليست قاصرة على تلك التكتلات فقط، كما تبين تنوع تلك الصادرات بين عدد من المنتجات، الأمر الذي يشير إلى عدم تأثر الاقتصاد المصري بالتغيرات في ظروف التجارة الخارجية لمصر وتلك التكتلات، وكذلك انخفاض الاعتماد على الواردات الإجمالية منها في تلبية احتياجات الاستهلاك المحلي المصري، بالإضافة إلى عدم تطابق الهيكل السلعي لصادرات مصر الإجمالية مع أسواق دول تلك التكتلات خلال فترة الدراسة.

ومما سبق يوصي البحث بضرورة التعرف على إمكانية زيادة نسبة المصدر من الصادرات المصرية، ورفع قيمتها التصديرية لمعالجة العجز في الميزان التجاري، والتوسع في السوق العالمية أمام الصادرات المصرية ولاسيما الزراعية منها. مع مراعاة متطلبات الأسواق

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

العالمية، بالإضافة إلى رفع قُدرة المنتجات المصرية على النفاذ إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى ضرورة وضع استراتيجيه تصديرية مبنية على زيادة القُدرة التنافسية للمُنتجات التصديرية الزراعية المصرية، والاهتمام بدراسة القدرة التنافسية لمحاصيل الموالح والبطاطس الطازجة، حيث يُعتبر نصيب مصر ما زال محدوداً من تلك المحاصيل داخل السوق العالمي، وكذلك تحسين الأوضاع التنافسية للصادرات المصرية في الأسواق الاستيرادية، مع ضرورة تعديل النمط الإنتاجي لتلك المحاصيل حتى يتلاءم مع متطلبات التصدير، ويكون أكثر ملائمةً للأسواق الخارجية، سواءٌ فيما يتعلَّق بمواعيد الإنتاج أو الأصناف، أو تطوير الخدمات التسويقية والتصديرية لهذه المنتجات، من خلال دراسة مُحدِّدات القُدرة التنافسية للبطاطس والموالح في أسواقها المستوردة، ووضع برامج تتناسب مع دعم القُدرات التنافسية لهذه المنتجات، من شأنه أن يعمل على زيادة كلٍّ من قيمة وكمية صادرات هذه المنتجات، والقدرة على النفاذ إلى الأسواق بشكلٍ أفضل، وفتح أسواقٍ جديدة أمامها، وبالتالي تعزيز قدرتها التنافسية في تلك الأسواق والأسواق الواعدة أمامها.

المراجع

1. أحمد عبد الحكيم، سهره عطا، هبه أحمد، **القدرة التنافسية لصادرات البطاطس المصرية في الأسواق الخارجية**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السابع والعشرون، ص 2153-2168، (2017).
2. تيسير فؤاد حاتم، **"دراسة اقتصادية للقدرات التنافسية لبعض المنتجات التصديرية الزراعية السورية"**، جامعة عين شمس، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، (2010).
3. جيهان العفيفي، منيرة النجار، **تقدير وتحليل مؤشرات التجارة الخارجية على المستوي القومي والقطاع الزراعي المصري**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد 28، العدد 4، (2018).
4. سراج الدين هبة، سليمان إبراهيم، وآخرون، **مؤشرات رئيسة لتطور التجارة الزراعية البينية العربية**، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، المجلد اسادس والأربعون، عدد (6A)، ص 1-20، (2019).
5. سرحان سليمان وآخرون، **التحليل الاقتصادي للتجارة الخارجية الغذائية العربية ومؤشرات كفاءتها**، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد 26، العدد 3، (2016).
6. شهيرة عطية وإيمان البطران، **دراسة تحليلية للتجارة الخارجية بين مصر ومجموعة الخمسة عشر**، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، مجلد 43، العدد 1، (2022).
7. غلاب ياسر محمود احمد، **تحليل أداء حركة التجارة الخارجية الإفريقية بالتطبيق على مصر وكينيا وإفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 2001 حتى 2014**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس (2014).
8. قاسم صفية، بورفاق لندة، **قياس مؤشرات تنويع الصادرات في الدول العربية (2008-2017)**، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، قسم العلوم التجارية، الجزائر، (2019).
9. لحمر حكيمة، يونس رضا، **تحليل تنافسية المنتجات السلعية العربية في الأسواق الدولية**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 4، العدد 3، ص 237-256، (2015).
10. جمال قاسم حسن، **تقدير وتحليل مؤشرات التجارة الخارجية على المستوى القومي والقطاع الزراعي المصري**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 28، العدد 4، (2018).
11. محمد حسن حسين تنيرة، **وسائل خلق القدرة التنافسية لصادرات الصناعات التحويلية في الدول العربية**، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، (2004).

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

12. محمود رضا فتح الله، **دراسة قياسية للواردات في مصر**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (2002).

13. مصطفى عبد ربه القبلاوي وفؤاد حافظ مكي، **التجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية مع التكتلات العالمية**، المؤتمر الثامن عشر للاقتصاديين الزراعيين التعاون الاقتصادي والزراعي المصري الإفريقي، أكتوبر (2010).

14. نشوى التطاوي واخرون، **مؤشرات التبعية الاقتصادية والغذائية لأهم محاصيل الحبوب في مصر**، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، مجلد 43، العدد 1، يناير- مارس، (2022).

15. هجير زكي، **اقتصاديات الانكشاف**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلد 3، العدد 7، (2004).

16. ياسر محمود غلاب، **تحليل أداء حركة التجارة الخارجية الإفريقية بالتطبيق على مصر وكينيا وإفريقيا جنوب الصحراء**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العد السادس عشر، ص 27-62، (2014).

17. **Average Propensity to Import**, Farlex Financial Dictionary, (2012).

18. **Basics Marginal Propensity to Import**, Fincash, February (2022).

19. **Degree of The Openness Index**, Deardorffs, Glossary of International Economics.

20. Economic Growth Rate, www.businessdictionary.com, Retrieved, 2019.

21. International Trade Centre (2020), **Trade Competitiveness Map**, 2020.

22. J.M. Finger & M. E. Kreinin, (1979). **A Measure of Export Similarity and Its Possible Uses**, The Economic Journal the Royal Economic Society, New York, Vol. 89, No. 356, P. 905.

23. Lucas Bretschger, **Politics**, **and the Future**, RESEC Co-Organized the Official Swiss Side, UNFCCC Conference, Madrid, December, (2019).

24. **Marginal Propensity to Import** AmosWeb, Encyclonomic, February (2022).

25. Regional Trade Agreements (RTAs) Database, **World Trade Organization** (**WTO**), Geneva, Switzerland.

26. Reyes, Giovanni E., **Economic Dependency**: **Concept**, **Forms**, **Examples** (**2022**), Zonaeconomica, December, (2022).

27. Sami J. Karam, **The Economic of Dependency**, Zonaeconomica, February, (2017).

28. **The Paternity of an Index**, American Economic Review 54 1964 Hirschman, A.O.

29. **What is the Average Propensity to Import**, Market Business News, Financial Glossary.

30. Will Kenton, **Marginal Propensity to Import** (**MPM**), Investopedia, March, (2021).

31. Yuresh Nadishan, **Foreign Trade Multiplier**, SlideShare from Scribd, November, (2017).

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 2, October 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

Economic Dependency and Competitiveness of Egyptian Trade and the Most Important Global Blocs

Dr. Dina Farouk Enany[1] **Dr. Reham Mohamed Soliman** [2]

[1] Researcher, Agricultural Economics Research Institute, Agricultural Research Center, Cairo, Egypt.

[2] Department of Agricultural Economic, Faculty of Agriculture, Ain Shams University.

Summary

Many countries around the world are moving towards increasing the trend of forming and forming large and integrated economic societies, one of the most important phenomena that contribute to the formation of the new world economic order. The research problem was the weak contribution of foreign trade (exports and imports) to Egypt and the countries of the most important economic blocs (EU, ASEAN, BRICS), as well as Egyptian exports of both citrus and potatoes, where Egypt's share of these crops is still limited within the world market, with exports in 2019 amounting to about $707,223 million. To measure the impact of global economic blocs on Egyptian agricultural trade and examine how to increase the volume of Egyptian agricultural trade by studying the current conditions of Egyptian agricultural foreign trade for the most important global economic blocs. In addition to estimating the near-optimal demand function for Egyptian exports to the countries of the world's most important conglomerates during the study period (2001-2019). The study relied on published and unpublished data related to the subject of the research.

The most important indicators of measuring the economic dependency of Egypt's total exports were addressed with the markets of the world's most important blocs (EU, ASEAN, BRICS), each accounting for about 30.63%, 10.22%, and 1.36% of Egypt's total exports to the world during the period (20-15-2019), with a total of about 42.48% of Egyptian exports to the world's most important blocs: (Economic dependency rate, degree of economic exposure, foreign trade indicators: (marginal tendency of trade, Herfindal-Hershman's to the negative concentration of foreign trade, the Commodity Diversity for Trade.

The most important indicators of measuring the competitiveness of Egyptian agricultural exports for both citrus and potatoes were also studied as crops characterized by increased global demand, as well as the expansion of the global importing markets for these crops, with exports in 2019 amounting to about $707,223 million with the markets of the world's most important conglomerates (EU, ASEAN, BRICS), as follows: (Integration and integration, trade compatibility, Herfindal-Hershman's guide to commodity concentration of exports, commodity diversification of exports, export growth rate, share of Egyptian exports in total state market imports), it has been shown that although citrus and potatoes are among the most important Egyptian agricultural exports during the study period, and that the European Union, ASEAN and Brix are among the most important blocs importing Egyptian agricultural exports, their share of orange exports Egyptian citrus is very weak compared to global imports within these markets.

Keywords:

Dependency Indicators, Competitiveness, EU, ASIAN, BRICS, Citrus, Potatoes